

أقر مجلس الأمة خلال الجلسة الخاصة المقررة لمناقشة قضية «الداو» توصية بإحالة الموضوع الى ديوان المحاسبة وتكليفه بدراستها واعداد تقرير مفصل عنها. كما اوصى المجلس الحكومة بإعادة الموظفين الذين تم فصلهم من عملهم على خلفية القضية الى اعمالهم. وخلال الجلسة، أكد وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة ووزير النفط د.علي العمير انه لا عزاء لمن يثبت تورطه في صفقة «الداو» واهدار المال العام، مشيراً الى ان مجلس ادارة شركة صناعة الكيماويات البترولية وافق على الصفقة منذ بدايتها. من جهته، قال وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الشيخ محمد العبدالله ان الحكومة اتخذت كل الخطوات الخاصة بالطعن والاستئناف في قرار التحكيم لكن دون جدوى. واثناء الجلسة، طالب النواب بضرورة كشف جميع المعلومات والبيانات الخاصة بالقضية واطلاع الشعب ومجلس الأمة عليها. والى التفاصيل:

تابع الجلسة: سامح عبد الحفيظ - سلطان العبدان - بدر السويل - خالد الجليل

إحالة «الداو» إلى «المحاسبة» وإعادة الموظفين المفصولين

سأبدأ بيان ما تم من إجراءات لعقد صفقة الشراكة كي داو وملايسات الغائها، وما ترتب على ذلك من حكم التحكيم بشأن هذا الإلغاء.

نعرض ذلك بمتن الشفافية، وبإشاد درجات الحرص، نجيب من خلال ذلك عن الأسئلة التي أرفقت بطلب عقد الجلسة الخاصة.

الأخ الرئيس،

حددت التوجهات الاستراتيجية المعتمدة المؤسسة للتحكم والتوجيه وشركتها التابعة للمرحلة المقبلة حتى عام 2020. أهداف القطاع النفطية في نشاط البتروكيماويات والتي ترتكز على ما يلي:

● التوسع في نشاط البتروكيماويات داخل وخارج الكويت.

● بناء وشراء أصول بتروكيماوية رائدة في الأسواق المتطورة خارج الكويت بمشاركة مع شريك أجنبي.

ومن هذا المنطلق، سعت شركة صناعة الكيماويات البترولية منذ عام 2003 جاهدة للحصول على أفضل الفرص الاستثمارية، ومن ضمن اختياراتها اختارت شركة داو كيميكال كشريك استراتيجي في هذا المجال.

وتمثل مشروع المشاركة في تكوين شركة عالمية ك Dow في مجال الألفينبات من خلال تأسيس شركة مملوكة مناصفة بالشراكة بين الطرفين شركة صناعة الكيماويات البترولية وشركة داو كيميكال بحيث تتحمل الشركة الجديدة حوالي ما نسبته 40% من أصول شركة داو كيميكال بقيمة إجمالية قدرها 15 مليار دولار حصة شركة صناعة الكيماويات البترولية منها تبلغ 7,5 مليارات دولار.

وأفادت شركة الكيماويات البترولية بأنها استوفت الحصول على الموافقات القانونية والإجراءات الصحية وذلك على النحو التالي إفادتها:

1 - عُرضت الدراسة المبدئية على مجلس إدارة شركة صناعة الكيماويات البترولية بتاريخ 22 أكتوبر 2007 والذي وافق على المضي في الدراسات التفصيلية

الانتهاء من التقارير وتقديمها الى مجلسكم، ولكن الحكومة وافقت على حضور خوفاً من أن يفسر عدم حضورها هروباً وامتناعاً عن كشف الحقائق فهذه الصفقة تدرس من قبل لجان التحقيق ولا عزاء لمن يثبت تورطه في هذه الصفقة، وسأبدأ بيان ما تم من إجراءات منذ بدايتها الى دفع الغرامة ولن نخفي أي معلومات. ونحن كوزير لم يمض سوى أسبوع على توليه وزارة النفط لن أتردد في ذكر أي معلومة أمثلتها وسأذكر كل ما علمه عن هذه الصفقة.

وتلا العمير بيان الحكومة وهذا نصه:

الأخ الرئيس، الإخوة والأخوات الأعضاء، يطيب لي اليوم أن أقف ببنكم ومن موقع المسؤولية التي تتقاسمها جميعاً لأدلي ببيان حول قضية كبتت الدولة خسائر مليارية وشغلت الرأي العام وشكلت مثلاً صارخاً لهدر المال العام، وإن كنا قد أقسمنا جميعاً على الذود عن أموال الشعب فإن القسم يتجدد والعهد مع الله ينقذ على خدمة وطننا الحبيب الكويت والعمل على رفعة شأنه ومتابعة هذه القضية حتى الوقوف على أدق تفاصيلها.

الأخ الرئيس، الإخوة والأخوات، لقد كانت الحكومة تأمل بعقد هذه الجلسة بعد الانتهاء من لجان التحقيق سواء اللجنة التي شكلها مجلس الوزراء برئاسة د.عدنان شهاب الدين والتي أوشكت أن تنتهي من عملها أو لجنة حماية الأموال العامة البرلمانية التي عقدت عدة اجتماعات وتوسعي لإعداد تقريرها ورفعها الى مجلسكم الموقر.

ولكن مادام ارتأت ثلثة من النواب الدعوة لعقد هذه الجلسة فإن الحكومة برغبة صادقة في التعاون وافقت على الحضور تلبية للدعوة وبراءاً لان يفسر رأيها بأنها لا تريد عرض ما لديها من حقائق وبيانات حول صفقة الداو. اننا نشاركم الحرص على جلي الحقائق ومعرفة المنسب واتخاذ الإجراءات القانونية الكفيلة بحفظ الأموال العامة والبقاء على حرمتها.

رغم ضخامتها على الرغم من أن هناك لجنتين مشكلتين من مجلس الوزراء ومجلس الأمة تبحثان هذا الأمر، ولم تكونا قد انتهتا من أعمالهما بعد ورغم وجود تقرير من ادارة الفتوى والتشريع يؤكد بوجود إمكانية رفع دعوى بطلان لحكم التحكيم ومع ذلك هرولت الحكومة بالسداد في ظل تقرير مسطر من قبل جهة منوطة في الجوانب القانونية وهي إدارة الفتوى والتشريع.

13 - ما الدوافع والأسباب التي دعت الحكومة الى إحداث تغييرات في قيادات القطاع النفطي، وما المعايير التي استندت اليها في هذا الشأن، وهل صفقة داو شأن في ذلك؟

14 - بعد تقديم الاستجواب ضد وزير النفط وقام بوضع استقالته تحت تصرف القيادة السياسية، هل من الملائم أن تُمنح صلاحيات للوزير المُستقيل في إحداث التغييرات في القطاع النفطي بما قد يُقلّله ذلك من انحراف باستعمال السلطة في إصدار القرارات الإدارية.

15 - ما الأسباب والدوافع التي دفعت مجلس الوزراء الى إلغاء قرار تشكيل لجنة التحقيق التي كان يرأسها د.عدنان شهاب الدين؟

الجواب المطلوب أم أن لديه قصورا مهنيا جسيما ساهم بخطئه في خسارة الدعوى.

10 - لماذا لم يتم رفع دعاوى قضائية في أي من الدول ذات الاختصاص لإبطال شرط التحكيم؟ وماذا تمت الموافقة المتعجلة على سداد الغرامة المحكوم بها، على الرغم من أن هناك إجراءات قانونية وقضائية أخرى لاحقة كان من الممكن اتباعها لتخفيف قيمة الغرامة أو الإقالة منها نهائياً إذا ما كان لدينا فريق يدير الأزمات بحرفية ومهنية.

11 - هل تم عرض الحكم الصادر من هيئة التحكيم على ادارة الفتوى والتشريع لدراسته وإبداء الرأي بشأنه ووضع آلية واستراتيجية قانونية لمواجهة القضية حتى نقف على أدق تفاصيلها، لقد كانت الحكومة تأمل في عقد هذه الجلسة بعد الانتهاء من لجان التحقيق سواء في الوزارة أو في المجلس لحين



رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم ونائبه مبارك الخريز وأمين السر يعقوب الصانع والنائب الأول لرئيس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ صباح خالد عبد الله آل خثلان (يمين غورال)

الذي بذلته ولبتته وخطه وإستراتيجيته في الدفاع، مع عرض هذا الملف القضائي الكامل على اللجنة التشريعية بالمجلس أو لجنة قانونية تشكل لهذا الغرض للوقوف على ما اذا كان هذا الفريق القانوني قد بذل الجهد المطلوب أم أن لديه قصورا مهنيا جسيما ساهم بخطئه في خسارة الدعوى.

10 - لماذا لم يتم رفع دعاوى قضائية في أي من الدول ذات الاختصاص لإبطال شرط التحكيم؟ وماذا تمت الموافقة المتعجلة على سداد الغرامة المحكوم بها، على الرغم من أن هناك إجراءات قانونية وقضائية أخرى لاحقة كان من الممكن اتباعها لتخفيف قيمة الغرامة أو الإقالة منها نهائياً إذا ما كان لدينا فريق يدير الأزمات بحرفية ومهنية.

11 - هل تم عرض الحكم الصادر من هيئة التحكيم على ادارة الفتوى والتشريع لدراسته وإبداء الرأي بشأنه ووضع آلية واستراتيجية قانونية لمواجهة القضية حتى نقف على أدق تفاصيلها، لقد كانت الحكومة تأمل في عقد هذه الجلسة بعد الانتهاء من لجان التحقيق سواء في الوزارة أو في المجلس لحين

القانوني للاتفاق المبرم بين البتروكيماويات والداو كيميكال. وهل هو عقد ملزم بين الطرفين أم اتفاقية تعاون غير ملزمة؟

5 - هل تم عرض العقد محل ديوان المحاسبة، وما رأي ديوان المحاسبة فيه، وما ملاحظات الديوان على هذا العقد خاصة في وجود شرط التحكيم.

6 - هل هناك استثناء من مجلس الوزراء للموافقة على شرط التحكيم حسب ما نص عليه قرار مجلس الوزراء.

7 - قبل اللجوء للتحكيم هل تم اتخاذ طريق التفاوض مع الشركة الداو كيميكال لنفاذي اللجوء للتحكيم، ومحاولة حل الموضوع بشكل ودي. ومن أعضاء الفريق التفاوضي، مع موافقة المجلس بمحاضر اجتماعات الوفد للتفاوض مع الشركة الخصم إن وجدت.

8 - هل تم التفاوض بشأن ضخامة الشرط الجزائي للموضوع بالعقد، أم أنه تمت الموافقة عليه مباشرة دون نقاش.

9 - أثناء جلسات التحكيم: ما المكتب القانوني أو مكتب المحاماة المحلي أو الدولي الذي أوكلت إليه مهمة مباشرة هذه الدعوى، وما دفاعه القانوني والجهد

القانوني للاتفاق المبرم بين البتروكيماويات والداو كيميكال. وهل هو عقد ملزم بين الطرفين أم اتفاقية تعاون غير ملزمة؟

5 - هل تم عرض العقد محل ديوان المحاسبة، وما رأي ديوان المحاسبة فيه، وما ملاحظات الديوان على هذا العقد خاصة في وجود شرط التحكيم.

6 - هل هناك استثناء من مجلس الوزراء للموافقة على شرط التحكيم حسب ما نص عليه قرار مجلس الوزراء.

7 - قبل اللجوء للتحكيم هل تم اتخاذ طريق التفاوض مع الشركة الداو كيميكال لنفاذي اللجوء للتحكيم، ومحاولة حل الموضوع بشكل ودي. ومن أعضاء الفريق التفاوضي، مع موافقة المجلس بمحاضر اجتماعات الوفد للتفاوض مع الشركة الخصم إن وجدت.

8 - هل تم التفاوض بشأن ضخامة الشرط الجزائي للموضوع بالعقد، أم أنه تمت الموافقة عليه مباشرة دون نقاش.

9 - أثناء جلسات التحكيم: ما المكتب القانوني أو مكتب المحاماة المحلي أو الدولي الذي أوكلت إليه مهمة مباشرة هذه الدعوى، وما دفاعه القانوني والجهد

الدويسان: أطالب بتحقيق دولي لمعرفة أين ذهبت العمولات

حماد: الدولة تبيع الغاز المدعوم للداو بدولار وتبيعه لوزارة الكهرباء بـ 13 دولاراً

نظرا لما أثاره حكم هيئة التحكيم الدولية ضد الكويت بتغريمها ما يزيد عن الملياري دولار على خلفية فسح الاتفاق من طرف واحد وإيراداتها المنفردة مع شركة داو كيميكال العالمية. وحيث أن هذا الأمر علاوة على المسألة السياسية للوزير المختص أو الحكومة برمتها، إلا أنه يقتضي مسائلة قانونية جزائية وتدابيرية تتمثل في إهدار المال العام عمداً، أو إهمالاً على أضعف الأحوال.

لا سيما ان المشرع الدستوري هو أول من حرص على الثروات الطبيعية وحسن استغلالها بما يحقق الازدهار للاقتصاد الوطني، وذلك هو عين ما ترنو إليه وتقرره المادة 17 من الدستور الكويتي من ان: للاموال العامة حرمة وحمايتها واجب على كل مواطن.

وإزاء ما تقدم: فإن العديد من التسلطات لا يبد من الإجابة عنها لاستيضاح ما خفي من الأمور، وما هو مستحق منها، إظهاراً للحقيقة ونظيراً للري العام الكويتي، وتفعيلاً - أيضاً - لوظيفة الرقابة التي تناط بمجلس الأمة.

وذلك على النسق التالي:

1 - ما طبيعة التكليف

قدم النائب يعقوب الصانع خلال سير الجلسة مقترحاً بالتوصيات البرلمانية بشأن صفقة «الداو كيميكال» جاءت كالتالي: انطلاقاً من المبدأ الدستوري المستقر بأن الأموال العامة لها حرمة وحمايتها واجب على كل مواطن «م 17 من الدستور».

وانطلاقاً أيضاً من مسؤولية البرلمان كمثلث الشعب الكويتي أقسم أعضاءه وبين الإخلاص للوطن والأمير واحترام الدستور والقانون والذود عن حقوق الشعب ومصالحه وأمواله، وحرصاً على الدفاع عن المال العام وحقوق ومقدرات الشعب الكويتي.

وحيث إن تداعيات صفقة «الداو كيميكال» لم تزل عالقة بأذهان الجميع، العامة قبل الخاصة، والجمهور قبل النخبة.

ونظراً لفضاحة الغرامة المالية التي تكبدتها الدولة من أموال الشعب ومقدراته، لذلك فقد ألتينا على أنفسنا - نحن أعضاء مجلس الأمة - أن نتصدى وبكل حسم وحرص لكل ما من شأنه الإضرار بالمال العام، قياماً منا بمسؤوليتنا الوطنية والأخلاقية تجاه بني وطننا الذين أثلقوا كاهلنا بهذه الأمانة العظيمة.

وإذ إنه قد أثرت سابقاً عدة تساؤلات جاء بعضها في صورة أسئلة برلمانية تم توجيهها للسيد وزير النفط تتعلق بهذا الشأن استيضاحاً لحقيقة الموقف وتداعياته، في محاولة للوصول لوجه الحق فيه، وذلك فيما يتعلق بـ:

أولاً: وجود شبهة إهدار عمدي للمال العام وذلك بالموافقة على التعاقد بناء على بنود محففة كلفت الكويت خسائر مالية ضخمة.

ثانياً: الإهمال في الاحتراس ضد النزاع القضائي التحكيمي الذي أقيم أمام هيئة التحكيم الدولية بلندن، والذي قضى بتغريم الكويت 2,16 مليار دولار بخلاف القوائد.

ثالثاً: عدم الدراسة المتأنية لقرار إلغاء الصفقة من قبل مجلس الوزراء.

رابعاً: هناك تعدد في إخفاء المعلومات وإهدار وتبديد للمال العام وتقديم المصالح الشخصية على مصالح الدولة في هذه الصفقة.

خامساً: إهدار المال العام بتعمد الاحتفاظ بالعديد من الشركات التي تم تأسيسها في عدد من الدول الأوروبية والتي أنقذت الغرض من وجودها في ظل إلغاء شركة «P.i.c» لصفقة الشراكة وتجاهل ملاحظات ديوان المحاسبة.

سادساً: إدراج شرط جزائي في عقد الصفقة على

نظرا لما أثاره حكم هيئة التحكيم الدولية ضد الكويت بتغريمها ما يزيد عن الملياري دولار على خلفية فسح الاتفاق من طرف واحد وإيراداتها المنفردة مع شركة داو كيميكال العالمية. وحيث أن هذا الأمر علاوة على المسألة السياسية للوزير المختص أو الحكومة برمتها، إلا أنه يقتضي مسائلة قانونية جزائية وتدابيرية تتمثل في إهدار المال العام عمداً، أو إهمالاً على أضعف الأحوال.

لا سيما ان المشرع الدستوري هو أول من حرص على الثروات الطبيعية وحسن استغلالها بما يحقق الازدهار للاقتصاد الوطني، وذلك هو عين ما ترنو إليه وتقرره المادة 17 من الدستور الكويتي من ان: للاموال العامة حرمة وحمايتها واجب على كل مواطن.

وإزاء ما تقدم: فإن العديد من التسلطات لا يبد من الإجابة عنها لاستيضاح ما خفي من الأمور، وما هو مستحق منها، إظهاراً للحقيقة ونظيراً للري العام الكويتي، وتفعيلاً - أيضاً - لوظيفة الرقابة التي تناط بمجلس الأمة.

وذلك على النسق التالي:

1 - ما طبيعة التكليف

قدم النائب يعقوب الصانع خلال سير الجلسة مقترحاً بالتوصيات البرلمانية بشأن صفقة «الداو كيميكال» جاءت كالتالي: انطلاقاً من المبدأ الدستوري المستقر بأن الأموال العامة لها حرمة وحمايتها واجب على كل مواطن «م 17 من الدستور».

وانطلاقاً أيضاً من مسؤولية البرلمان كمثلث الشعب الكويتي أقسم أعضاءه وبين الإخلاص للوطن والأمير واحترام الدستور والقانون والذود عن حقوق الشعب ومصالحه وأمواله، وحرصاً على الدفاع عن المال العام وحقوق ومقدرات الشعب الكويتي.

وحيث إن تداعيات صفقة «الداو كيميكال» لم تزل عالقة بأذهان الجميع، العامة قبل الخاصة، والجمهور قبل النخبة.

ونظراً لفضاحة الغرامة المالية التي تكبدتها الدولة من أموال الشعب ومقدراته، لذلك فقد ألتينا على أنفسنا - نحن أعضاء مجلس الأمة - أن نتصدى وبكل حسم وحرص لكل ما من شأنه الإضرار بالمال العام، قياماً منا بمسؤوليتنا الوطنية والأخلاقية تجاه بني وطننا الذين أثلقوا كاهلنا بهذه الأمانة العظيمة.

وإذ إنه قد أثرت سابقاً عدة تساؤلات جاء بعضها في صورة أسئلة برلمانية تم توجيهها للسيد وزير النفط تتعلق بهذا الشأن استيضاحاً لحقيقة الموقف وتداعياته، في محاولة للوصول لوجه الحق فيه، وذلك فيما يتعلق بـ:

أولاً: وجود شبهة إهدار عمدي للمال العام وذلك بالموافقة على التعاقد بناء على بنود محففة كلفت الكويت خسائر مالية ضخمة.

ثانياً: الإهمال في الاحتراس ضد النزاع القضائي التحكيمي الذي أقيم أمام هيئة التحكيم الدولية بلندن، والذي قضى بتغريم الكويت 2,16 مليار دولار بخلاف القوائد.

ثالثاً: عدم الدراسة المتأنية لقرار إلغاء الصفقة من قبل مجلس الوزراء.

رابعاً: هناك تعدد في إخفاء المعلومات وإهدار وتبديد للمال العام وتقديم المصالح الشخصية على مصالح الدولة في هذه الصفقة.

خامساً: إهدار المال العام بتعمد الاحتفاظ بالعديد من الشركات التي تم تأسيسها في عدد من الدول الأوروبية والتي أنقذت الغرض من وجودها في ظل إلغاء شركة «P.i.c» لصفقة الشراكة وتجاهل ملاحظات ديوان المحاسبة.

سادساً: إدراج شرط جزائي في عقد الصفقة على

نظرا لما أثاره حكم هيئة التحكيم الدولية ضد الكويت بتغريمها ما يزيد عن الملياري دولار على خلفية فسح الاتفاق من طرف واحد وإيراداتها المنفردة مع شركة داو كيميكال العالمية. وحيث أن هذا الأمر علاوة على المسألة السياسية للوزير المختص أو الحكومة برمتها، إلا أنه يقتضي مسائلة قانونية جزائية وتدابيرية تتمثل في إهدار المال العام عمداً، أو إهمالاً على أضعف الأحوال.

لا سيما ان المشرع الدستوري هو أول من حرص على الثروات الطبيعية وحسن استغلالها بما يحقق الازدهار للاقتصاد الوطني، وذلك هو عين ما ترنو إليه وتقرره المادة 17 من الدستور الكويتي من ان: للاموال العامة حرمة وحمايتها واجب على كل مواطن.

وإزاء ما تقدم: فإن العديد من التسلطات لا يبد من الإجابة عنها لاستيضاح ما خفي من الأمور، وما هو مستحق منها، إظهاراً للحقيقة ونظيراً للري العام الكويتي، وتفعيلاً - أيضاً - لوظيفة الرقابة التي تناط بمجلس الأمة.

وذلك على النسق التالي:

1 - ما طبيعة التكليف

توصيات الصانع

قدم النائب يعقوب الصانع خلال سير الجلسة مقترحاً بالتوصيات البرلمانية بشأن صفقة «الداو كيميكال» جاءت كالتالي: انطلاقاً من المبدأ الدستوري المستقر بأن الأموال العامة لها حرمة وحمايتها واجب على كل مواطن «م 17 من الدستور».

وانطلاقاً أيضاً من مسؤولية البرلمان كمثلث الشعب الكويتي أقسم أعضاءه وبين الإخلاص للوطن والأمير واحترام الدستور والقانون والذود عن حقوق الشعب ومصالحه وأمواله، وحرصاً على الدفاع عن المال العام وحقوق ومقدرات الشعب الكويتي.

وحيث إن تداعيات صفقة «الداو كيميكال» لم تزل عالقة بأذهان الجميع، العامة قبل الخاصة، والجمهور قبل النخبة.

ونظراً لفضاحة الغرامة المالية التي تكبدتها الدولة من أموال الشعب ومقدراته، لذلك فقد ألتينا على أنفسنا - نحن أعضاء مجلس الأمة - أن نتصدى وبكل حسم وحرص لكل ما من شأنه الإضرار بالمال العام، قياماً منا بمسؤوليتنا الوطنية والأخلاقية تجاه بني وطننا الذين أثلقوا كاهلنا بهذه الأمانة العظيمة.

وإذ إنه قد أثرت سابقاً عدة تساؤلات جاء بعضها في صورة أسئلة برلمانية تم توجيهها للسيد وزير النفط تتعلق بهذا الشأن استيضاحاً لحقيقة الموقف وتداعياته، في محاولة للوصول لوجه الحق فيه، وذلك فيما يتعلق بـ:

أولاً: وجود شبهة إهدار عمدي للمال العام وذلك بالموافقة على التعاقد بناء على بنود محففة كلفت الكويت خسائر مالية ضخمة.

ثانياً: الإهمال في الاحتراس ضد النزاع القضائي التحكيمي الذي أقيم أمام هيئة التحكيم الدولية بلندن، والذي قضى بتغريم الكويت 2,16 مليار دولار بخلاف القوائد.

ثالثاً: عدم الدراسة المتأنية لقرار إلغاء الصفقة من قبل مجلس الوزراء.

رابعاً: هناك تعدد في إخفاء المعلومات وإهدار وتبديد للمال العام وتقديم المصالح الشخصية على مصالح الدولة في هذه الصفقة.

خامساً: إهدار المال العام بتعمد الاحتفاظ بالعديد من الشركات التي تم تأسيسها في عدد من الدول الأوروبية والتي أنقذت الغرض من وجودها في ظل إلغاء شركة «P.i.c» لصفقة الشراكة وتجاهل ملاحظات ديوان المحاسبة.

سادساً: إدراج شرط جزائي في عقد الصفقة على

نظرا لما أثاره حكم هيئة التحكيم الدولية ضد الكويت بتغريمها ما يزيد عن الملياري دولار على خلفية فسح الاتفاق من طرف واحد وإيراداتها المنفردة مع شركة داو كيميكال العالمية. وحيث أن هذا الأمر علاوة على المسألة السياسية للوزير المختص أو الحكومة برمتها، إلا أنه يقتضي مسائلة قانونية جزائية وتدابيرية تتمثل في إهدار المال العام عمداً، أو إهمالاً على أضعف الأحوال.

لا سيما ان المشرع الدستوري هو أول من حرص على الثروات الطبيعية وحسن استغلالها بما يحقق الازدهار للاقتصاد الوطني، وذلك هو عين ما ترنو إليه وتقرره المادة 17 من الدستور الكويتي من ان: للاموال العامة حرمة وحمايتها واجب على كل مواطن.

وإزاء ما تقدم: فإن العديد من التسلطات لا يبد من الإجابة عنها لاستيضاح ما خفي من الأمور، وما هو مستحق منها، إظهاراً للحقيقة ونظيراً للري العام الكويتي، وتفعيلاً - أيضاً - لوظيفة الرقابة التي تناط بمجلس الأمة.

وذلك على النسق التالي:

1 - ما طبيعة التكليف

ويلتزم الديوان بتزويد كل من وزير النفط ليتسنى له اتخاذ اللازم قانوناً نحو إحالة الموضوع لجهات التحقيق الجنائي أو التأديبي حسب الأحوال تجاه المخطئين، وكذلك رئيس مجلس الأمة بنسخة من هذا التقرير فور إعداده ليتولى بدوره إحالة الأمر إلى لجنة حماية المال العام بمجلس الأمة لاتخاذ ما تراه مناسباً حيال هذا الموضوع.

وذلك إعمالاً لأحكام المادتين 11، 14، من القانون رقم «1» لسنة 1993 بشأن حماية المال العام.

والتي تنص أولهما على أن: كل موظف عام أو مستخدم أو عامل كلف بالحفاظة على مصلحة إحدى الجهات المشار إليها في المادة الثانية في وظيفة أو عملية أو قضية أو كلف بالمفاوضة أو الارتباط أو الاتفاق أو التعاقد مع أي جهة في داخل البلاد أو خارجها في شأن من شؤون تلك الجهات إذا كان من شأن ذلك ترتيب حقوق أو التزامات مالية للدولة أو غيرها من الجهات المتكورة فتتمد إجراءاتها على نحو يضر بمصلحة هذه الجهات.. يعاقب بالحبس المؤبد أو المؤقت الذي لا تقل مدته عن سبع سنوات.

وتأنيهما على أن: كل موظف عام أو مستخدم أو عامل تسبب بخطئه في إلحاق ضرر جسيم بأموال أو مصالح الجهة التي يعمل بها أو يتصل بها بحكم وظيفة أو بأموال الغير أو مصالحه المعهود بها إلى تلك الجهة بأن كان ذلك ناشئاً عن إهمال أو تفریط في أداء وظيفته أو عن إخلال بواجباتها أو عن إساءة في استعمال السلطة داخل البلاد أو في خارجها يعاقب بالحبس المؤقت مدة لا تزيد على ثلاث سنوات وبغرامة لا تقل عن ثلاثة آلاف دينار ولا تزيد على عشرين ألف دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين.

وتكون العقوبة الحبس المؤقت الذي لا تقل مدته عن ثلاث سنوات وبغرامة لا تقل عن عشرين ألف دينار ولا تزيد على مائة ألف دينار إذا كان الخطأ جسيماً وترتب على الجريمة إضراراً لأوضاع البلاد المالية أو التجارية أو الاقتصادية، ويجب على المحكمة إذا أدانت المتهم أن تأمر بعزله من وظيفته.

أو اتخاذ الإجراءات التأديبية ضد كل من يثبت مساهمته في هذه الصفقة الربيه.

وكذلك تحديداً للمسؤولية السياسية للوزير المختص في إطار الآليات والأدوات الدستورية.

وذلك جميعه في إطار من الدستور والقانون الذي أقسمنا جميعاً نواباً وحكومة على احترامه.

رغم من أن هذا العقد كان لم يزل في طور التفاوض وهو ما يدل على أن النية مبيتة لإهدار المال العام. سابعاً: ضعف المواجهات القانونية التي تمت من جانب حكومة الكويت ضد الداو كيميكال.

ثامناً: ماهية المعايير والضوابط التي على أساسها تم اختيار الفريق القانوني الذي باشر الترافع في الدعوى التحكيمية لدى غرفة التجارة الدولية، على الرغم من الأتعاب الباهظة التي دفعت له، وما مؤهلاته وخبراته؟

كما أننا كنا نشير سابقاً في المفاوضات، لاسيما أن شركة الداو كانت بحاجة ملحة إلى السيولة النقدية لتمويل مشاريعها المهددة بالإفلاس.

من أجل كل ذلك: فإنه وحتى لا تعيب الحقيقة في خضم من التسجلات الكلامية أو التصريحات الصحافية التي تصدر لاستهلاك المحلي دون أن يكون ذلك مؤدياً لإظهار الحقيقة الجلية أمام الشعب، فإننا نتقدم بالمقترح المائل تخفيفاً للتوصيات التي نراها - نحن نواب الأمة - كفيلة بوضع الأمور في نصابها حتى يتم اتخاذ القرار المناسب بشأنها وذلك على النحو التالي:

«تكليف ديوان المحاسبة بإعداد دراسة وتقرير بحثي شامل ومفصل عن تداعيات صفقة «الداو كيميكال» بدءاً من أول إجراءاتها وإرهاصاتها ومروراً بالمفاوضات التي أجريت بشأنها والمكاتبات والمراسلات التي تمت بين الجهات ذات الصلة والمعنية بهذه الصفقة، وانتهاءً بأسباب ومبررات الغائها، على أن يكون لديوان المحاسبة الصلاحية المطلقة في الإطلاع لدى الوزارات والجهات ذات العلاقة على كل ما يراه لازماً من مستندات أو أوراق خاصة بهذه الصفقة، مع التزام الحكومة التام بتسهيل مهمة ديوان المحاسبة بشأن ذلك، وتسخير كل الإمكانيات له لإعداد التقرير والدراسة المطلوبة، وعلى ديوان المحاسبة الاسترشاد والاستئناس بتقديري لجنتي مجلس الوزراء وإدارة الفتوى والتشريع اللتين سبق لهما بحث هذا الموضوع، والتي كانت أولهما: برئاسة عدنان شهاب الدين. وثانيها: برئاسة المستشار صلاح السعد، دون أن يكون رأي هاتين اللجنتين أو إحداهما ملزماً له، وعليه اتباع القواعد والضوابط المنصوص عليها في القانون رقم 30 لسنة 1964 بإنشاء ديوان المحاسبة وبما يتفق مع طبيعة البحث والدراسة المطلوبة.

وعلى أن يلتزم ديوان المحاسبة بإعداد هذا التقرير في موعد أقصاه شهر من تاريخ تكليفه بهذه المهمة.

رغم من أن هذا العقد كان لم يزل في طور التفاوض وهو ما يدل على أن النية مبيتة لإهدار المال العام. سابعاً: ضعف المواجهات القانونية التي تمت من جانب حكومة الكويت ضد الداو كيميكال.

ثامناً: ماهية المعايير والضوابط التي على أساسها تم اختيار الفريق القانوني الذي باشر الترافع في الدعوى التحكيمية لدى غرفة التجارة الدولية، على الرغم من الأتعاب الباهظة التي دفعت له، وما مؤهلاته وخبراته؟

كما أننا كنا نشير سابقاً في المفاوضات، لاسيما أن شركة الداو كانت بحاجة ملحة إلى السيولة النقدية لتمويل مشاريعها المهددة بالإفلاس.

من أجل كل ذلك: فإنه وحتى لا تعيب الحقيقة في خضم من التسجلات الكلامية أو التصريحات الصحافية التي تصدر لاستهلاك المحلي دون أن يكون ذلك مؤدياً لإظهار الحقيقة الجلية أمام الشعب، فإننا نتقدم بالمقترح المائل تخفيفاً للتوصيات التي نراها - نحن نواب الأمة - كفيلة بوضع الأمور في نصابها حتى يتم اتخاذ القرار المناسب بشأنها وذلك على النحو التالي:

«تكليف ديوان المحاسبة بإعداد دراسة وتقرير بحثي شامل ومفصل عن تداعيات صفقة «الداو كيميكال» بدءاً من أول إجراءاتها وإرهاصاتها ومروراً بالمفاوضات التي أجريت بشأنها والمكاتبات والمراسلات التي تمت بين الجهات ذات الصلة والمعنية بهذه الصفقة، وانتهاءً بأسباب ومبررات الغائها، على أن يكون لديوان المحاسبة الصلاحية المطلقة في الإطلاع لدى الوزارات والجهات ذات العلاقة على كل ما يراه لازماً من مستندات أو أوراق خاصة بهذه الصفقة، مع التزام الحكومة التام بتسهيل مهمة ديوان المحاسبة بشأن ذلك، وتسخير كل الإمكانيات له لإعداد التقرير والدراسة المطلوبة، وعلى ديوان المحاسبة الاسترشاد والاستئناس بتقديري لجنتي مجلس الوزراء وإدارة الفتوى والتشريع اللتين سبق لهما بحث هذا الموضوع، والتي كانت أولهما: برئاسة عدنان شهاب الدين. وثانيها: برئاسة المستشار صلاح السعد، دون أن يكون رأي هاتين اللجنتين أو إحداهما ملزماً له، وعليه اتباع القواعد والضوابط المنصوص عليها في القانون رقم 30 لسنة 1964 بإنشاء ديوان المحاسبة وبما يتفق مع طبيعة البحث والدراسة المطلوبة.

وعلى أن يلتزم ديوان المحاسبة بإعداد هذا التقرير في موعد أقصاه شهر من تاريخ تكليفه بهذه المهمة.

رغم من أن هذا العقد كان لم يزل في طور التفاوض وهو ما يدل على أن النية مبيتة لإهدار المال العام. سابعاً: ضعف المواجهات القانونية التي تمت من جانب حكومة الكويت ضد الداو كيميكال.

ثامناً: ماهية المعايير والضوابط التي على أساسها تم اختيار الفريق القانوني الذي باشر الترافع في الدعوى التحكيمية لدى غرفة التجارة الدولية، على الرغم من الأتعاب الباهظة التي دفعت له، وما مؤهلاته وخبراته؟

كما أننا كنا نشير سابقاً في المفاوضات، لاسيما أن شركة الداو كانت بحاجة ملحة إلى السيولة النقدية لتمويل مشاريعها المهددة بالإفلاس.

من أجل كل ذلك: فإنه وحتى لا تعيب الحقيقة في خضم من التسجلات الكلامية أو التصريحات الصحافية التي تصدر لاستهلاك المحلي دون أن يكون ذلك مؤدياً لإظهار الحقيقة الجلية أمام الشعب، فإننا نتقدم بالمقترح المائل تخفيفاً للتوصيات التي نراها - نحن نواب الأمة - كفيلة بوضع الأمور في نصابها حتى يتم اتخاذ القرار المناسب بشأنها وذلك على النحو التالي:

«تكليف ديوان المحاسبة بإعداد دراسة وتقرير بحثي شامل ومفصل عن تداعيات صفقة «الداو كيميكال» بدءاً من أول إجراءاتها وإرهاصاتها ومروراً بالمفاوضات التي أجريت بشأنها والمكاتبات والمراسلات التي تمت بين الجهات ذات الصلة والمعنية بهذه الصفقة، وانتهاءً بأسباب ومبررات الغائها، على أن يكون لديوان المحاسبة الصلاحية المطلقة في الإطلاع لدى الوزارات والجهات ذات العلاقة على كل ما يراه لازماً من مستندات أو أوراق خاصة بهذه الصفقة، مع التزام الحكومة التام بتسهيل مهمة ديوان المحاسبة بشأن ذلك، وتسخير كل الإمكانيات له لإعداد التقرير والدراسة المطلوبة، وعلى ديوان المحاسبة الاسترشاد والاستئناس بتقديري لجنتي مجلس الوزراء وإدارة الفتوى والتشريع اللتين سبق لهما بحث هذا الموضوع، والتي كانت أولهما: برئاسة عدنان شهاب الدين. وثانيها: برئاسة المستشار صلاح السعد، دون أن يكون رأي هاتين اللجنتين أو إحداهما ملزماً له، وعليه اتباع القواعد والضوابط المنصوص عليها في القانون رقم 30 لسنة 1964 بإنشاء ديوان المحاسبة وبما يتفق مع طبيعة البحث والدراسة المطلوبة.

وعلى أن يلتزم ديوان المحاسبة بإعداد هذا التقرير في موعد أقصاه شهر من تاريخ تكليفه بهذه المهمة.

رغم من أن هذا العقد كان لم يزل في طور التفاوض وهو ما يدل على أن النية مبيتة لإهدار المال العام. سابعاً: ضعف المواجهات القانونية التي تمت من جانب حكومة الكويت ضد الداو كيميكال.

ثامناً: ماهية المعايير والضوابط التي على أساسها تم اختيار الفريق القانوني الذي باشر الترافع في الدعوى التحكيمية لدى غرفة التجارة الدولية، على الرغم من الأتعاب الباهظة التي دفعت له، وما مؤهلاته وخبراته؟

كما أننا كنا نشير سابقاً في المفاوضات، لاسيما أن شركة الداو كانت بحاجة ملحة إلى السيولة النقدية لتمويل مشاريعها المهددة بالإفلاس.

من أجل كل ذلك: فإنه وحتى لا تعيب الحقيقة في خضم من التسجلات الكلامية أو التصريحات الصحافية التي تصدر لاستهلاك المحلي دون أن يكون ذلك مؤدياً لإظهار الحقيقة الجلية أمام الشعب، فإننا نتقدم بالمقترح المائل تخفيفاً للتوصيات التي نراها - نحن نواب الأمة - كفيلة بوضع الأمور في نصابها حتى يتم اتخاذ القرار المناسب بشأنها وذلك على النحو التالي:

«تكليف ديوان المحاسبة بإعداد دراسة وتقرير بحثي شامل ومفصل عن تداعيات صفقة «الداو كيميكال» بدءاً من أول إجراءاتها وإرهاصاتها ومروراً بالمفاوضات التي أجريت بشأنها والمكاتبات والمراسلات التي تمت بين الجهات ذات الصلة والمعنية بهذه الصفقة، وانتهاءً بأسباب ومبررات الغائها، على أن يكون لديوان المحاسبة الصلاحية المطلقة في الإطلاع لدى الوزارات والجهات ذات العلاقة على كل ما يراه لازماً من مستندات أو أوراق خاصة بهذه الصفقة، مع التزام الحكومة التام بتسهيل مهمة ديوان المحاسبة بشأن ذلك، وتسخير كل الإمكانيات له لإعداد التقرير والدراسة المطلوبة، وعلى ديوان المحاسبة الاسترشاد والاستئناس بتقديري لجنتي مجلس الوزراء وإدارة الفتوى والتشريع اللتين سبق لهما بحث هذا الموضوع، والتي كانت أولهما: برئاسة عدنان شهاب الدين. وثانيها: برئاسة المستشار صلاح السعد، دون أن يكون رأي هاتين اللجنتين أو إحداهما ملزماً له، وعليه اتباع القواعد والضوابط المنصوص عليها في القانون رقم 30 لسنة 1964 بإنشاء ديوان المحاسبة وبما يتفق مع طبيعة البحث والدراسة المطلوبة.

وعلى أن يلتزم ديوان المحاسبة بإعداد هذا التقرير في موعد أقصاه شهر من تاريخ تكليفه بهذه المهمة.

مَشْرِطُ الْكِبْرِيَاءِ

الانباء

تتقدم بصادق العزاء والمواساة إلى

عائلة المحسن الكرام

لوفاة المغفور له بإذن الله تعالى

ناجي محمد سليمان المحسن

تعمد الله الفقيد بواسع رحمته وأسكنه فسيح جناته

وألهم آله وذويه الصبر والسلوان

إِنَّا لِلّٰهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ



مبارك الحريري



د.محمد الحويلة



رياض العدساني



أنس الصالح و.د.عبد الحميد دشتي

مجلس إدارة شركة صناعة الكيماويات البترولية وافق على الصفقة منذ بدايتها

العمير: لا عزاء لمن يثبت تورطه في صفقة «الداو» وإهدار المال العام



سمو رئيس الوزراء الشيخ جابر المبارك والشيخ محمد عبدالله



د.علي العمير



الشيخ صباح الخالد والشيخ سلمان الحمود

القطاع النفطي سواء الحاليين أو السابقين في لجنة التحقيق المشكلة لهذا الغرض، وذلك رغبة في أن تكون أعمال تلك اللجنتين بمنأى عن أي انتقادات تتعلق بحيادية أعمالها.

الأخ الرئيس،
الإخوة والأخوات،
ختاماً أرجو أن أكون قد أوضحت في هذا البيان جميع النقاط التي تتعلق بصفقة الداو كيميكا والغائها والرد على ما أثاره الاخوة الافاضل أعضاء المجلس مقدمي طلب عقد هذه الجلسة، مؤكداً استمرار الحكومة والقطاع النفطي في التعاون التام مع لجنة حماية الأموال العامة في نقاشها لهذا الموضوع بكل شفافية وحيادية وصولاً إلى الحقيقة التي ننشدها جميعاً. والسلام عليكم ورحمة الله.

● صالح عاشور (نقطة نظام):

قويعان: لماذا نظل شركة «الداو» تعمل في الكويت حتى الآن؟

الصانع: نستطيع استرداد مبلغ غرامة «الداو» وفق أطر قانونية سليمة

● وزير العدل ووزير الأوقاف والشؤون الإسلامية.
● وزير الإعلام.
● وأعيد تشكيلها في 30 ديسمبر 2012 لتصبح مشكلة من: ● وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء ووزير الدولة لشؤون البلدية.
● وزير التربية ووزير التعليم العالي.
● وزير الشؤون الاجتماعية والعمل.
وتختص هذه اللجنة بالتعاون مع الجهات المعنية لتتولى دراسة السبل القانونية والعملية الكفيلة بالتعاون مع قرار التحكيم بهدف تقليل الخسائر وتخفيف الأضرار المترتبة عليه.

ولا فوتوني في هذا المجال أن أوضح لمجلسكم الموقر عدم مشاركة أي من المسؤولين في

وما إذا كان ثمة تقصير أو تراخ في صدور الحكم وفق الصيغة التي صدر بها.
4 - تقييم الجهود التي بذلت خلال فترة التفاوض بعد الإلغاء لإيجاد حل قبل صدور الحكم في الموضوع.
5 - اقتراح الإجراءات القانونية والإدارية المناسبة في مواجهة أي وجه من وجوه التقصير أو التهاون ذات الصلة بهذا الأمر ومحاسبة المتسببين فيها.

ولانزال هذه اللجنة تزاول عملها ولم تصدر تقريرها حتى الآن، فليس هناك إجراء لوزير النفط لاتخاذها حتى صدور تقرير لجنة التحقيق.

هذا إلى جانب أن مجلس الوزراء الموقر شكل لجنة وزارية بتاريخ 28 مايو 2012 برئاسة الأخ وزير المالية وعضوية كل من:

بدفع فائدة على إجمالي مبلغ التعويض تسري من تاريخ وقوع الضرر وحتى إتمام السداد. أما فيما يتعلق بمساعي القطاع النفطي للتوصل إلى تسوية مع شركة داو كيميكا لتفادي التحكيم، فقد رأى مجلس إدارة مؤسسة البترول الكويتية الأفضل التوصل إلى تسوية مع شركة داو كيميكا. وقد تم عرض الأمر على المجلس الأعلى للبترو لتتولى إدارة المؤسسة التحكيمية في 14 ديسمبر 2008 علماً بالمشروع وتم تسليمه نسخة من الاتفاقية وفق نص المادة 6 من القانون رقم 1 لسنة 1993 بشأن حماية الأموال العامة. وكما أفادت شركة الكيماويات البترولية بنان الصفقة حازت جميع الموافقات القانونية والإجرائية اللازمة وفق ما جاء بقرار مجلس الوزراء الموقر رقم 1262.

كما بذلت الشركة أقصى جهودها في الترافع أمام هيئة التحكيم من خلال محاميتها الدولية (أشرست) والذين يصنفون من ضمن أكبر مكاتب المحاماة الرائدة على مستوى العالم في مجال التحكيم التجاري الدولي ولديهم 24 فرعاً حول العالم يعمل بها أكثر من 1700 مستشار ومحام، وكذلك مثل الشركة خبير دستوري كويتي د.محمد المقاطع أمام هيئة التحكيم لبيان الجوانب الدستورية حول قرار الإلغاء، هذا وقد قامت الشركة بالاستعانة بالمكاتب الاستشارية المتخصصة في النواحي الكمية والاقتصادية والقانونية والحسابية والبيئية والهاوس والتي صنفت من ضمن أكبر 4 مكاتب استشارية عالمية لدحض مطالبات شركة داو كيميكا.

وقد تركز دفاع الشركة على أن قراراتي مجلس الوزراء والمجلس الأعلى للبترو هما قراران صادران من جهتين حكوميتين تنفيذياً لصلاحيتهما القانونية والدستورية ولهما قوة قانونية وملزمان للشركة، ومؤيدان أن تنفيذ الاتفاقية غير قانوني، إلا أن هيئة التحكيم لم تأخذ بهذا الدفاع حيث توصلت إلى أن القرارين لا يمنعان الشركة قانوناً من التنفيذ، علماً بأن الشركة ومستشاريها نجحوا في تخفيض قيمة المطالبة التي تقدمت بها شركة داو كيميكا والبالغة 5,4 مليارات دولار إلى المبلغ الذي غطته هيئة التحكيم والبالغ 2,16 مليار دولار، كما أصدرت هيئة التحكيم قراراً

مجدداً مع شركة داو وتم إجراء التخفيض لتصبح حصة الشركة في المشاركة مبلغاً قدره 7,5 مليارات دولار.
12 - وافق المجلس الأعلى للبترو على المضي في إجراءات توقيع اتفاقية المشاركة بتاريخ 24 نوفمبر 2008.
13 - تم توقيع اتفاقية المشاركة بتاريخ 28 نوفمبر 2008 وتحدد تاريخ 2 يناير 2009 موعداً لبدء النشاط الرسمي للشركة.
14 - أخطرت الشركة ديوان المحاسبة بتاريخ 14 ديسمبر 2008 علماً بالمشروع وتم تسليمه نسخة من الاتفاقية وفق نص المادة 6 من القانون رقم 1 لسنة 1993 بشأن حماية الأموال العامة. وكما أفادت شركة الكيماويات البترولية بنان الصفقة حازت جميع الموافقات القانونية والإجرائية اللازمة وفق ما جاء بقرار مجلس الوزراء الموقر رقم 1262.

ورفع توصية إلى مجلس إدارة المؤسسة بذلك.
2 - أصدر مجلس إدارة مؤسسة البترول الكويتية قراره بالموافقة على الدراسات المبدئية بتاريخ 13 نوفمبر 2007.
3 - عرضت الدراسة المبدئية على لجنة الاستراتيجية والهيكل التنظيمي واللجنة المالية المنبثقة عن المجلس الأعلى للبترو ورفعت توصياتها إلى المجلس الأعلى للبترو بتاريخ 20 نوفمبر 2007.
4 - وافق المجلس الأعلى للبترو على المضي في الدراسات التفصيلية للمشاركة بتاريخ 6 ديسمبر 2007.
5 - تم توقيع مذكرة التفاهم بين الشركة وشركة داو كيميكا بتاريخ 13 ديسمبر 2007.
6 - جرى تشكيل فريق المشروع بعضوية ممثلين عن مؤسسة البترول الكويتية ومستشارين خارجيين لإجراء المعاينة التفصيلية وإعداد العقود والاتفاقيات التي تحكم المشاركة بشكلها النهائي تمهيداً للتوقيع عليها بعد الحصول على الموافقات اللازمة وفقاً للنظام الأساسي للشركة ولإحاطة السلطات المالية المعتمدة من مجلس الإدارة.

7 - وافق مجلس إدارة الشركة على الدراسات النهائية للمشاركة ورفع قراره إلى مجلس إدارة المؤسسة بتاريخ 25 أغسطس 2008.
8 - وافق مجلس إدارة مؤسسة البترول الكويتية على الدراسات النهائية للمشاركة بتاريخ 17 سبتمبر 2008، والتي بلغت فيها تكلفة حصة شركة صناعة الكيماويات البترولية في مشروع المشاركة مبلغ 9,34 مليارات دولار.
9 - عرضت النتائج النهائية للمعاينة التفصيلية على لجنة الاستراتيجية والهيكل التنظيمي واللجنة المالية المنبثقة عن المجلس الأعلى للبترو بتاريخ 10 نوفمبر 2008، حيث رفعت اللجنة توصياتها بالموافقة على مشروع المشاركة مع مفوضية شركة داو كيميكا بشأن تقييم أصول المشاركة في ظل الأوضاع الاقتصادية والتوقعات المستقبلية لصناعة البتروكيماويات.

الهيئة العامة لشؤون القصر

إعلان

بيع قسائم (أراضي فضاء - سكن خاص) في منطقة «الفيثييس - شرق القرين»

تعلن الهيئة العامة لشؤون القصر عن بيع القسائم الموصوفة فيما يلي عن طريق تقديم عروض الشراء بالظرف المغتموم من الأشخاص، وذلك وفق البيانات والشروط التالية:

أولاً: أوصاف القسائم المراد بيعها والواقعة في منطقة «الفيثييس - شرق القرين» في القطعة رقم (4)، والمملوكة للهيئة بموجب الوثائق أرقام (2012/360) + (2012/350) + (2013/1023) وبين القسائم كالتالي:

م	المنطقة	القطعة	القسمة	رقم المخطط	المساحة بالمتر المربع	السعر الأدنى للبيد بالدينار الكويتي
1	الفيثييس	4	316	م / 37882	2م 416.50	290000
2	الفيثييس	4	317	م / 37882	2م 416.75	250000
3	الفيثييس	4	318	م / 37882	2م 416.75	250000
4	الفيثييس	4	319	م / 37882	2م 416.75	250000
5	الفيثييس	4	320	م / 37882	2م 416.75	250000
6	الفيثييس	4	321	م / 37882	2م 416.50	290000
7	الفيثييس	4	322	م / 37882	2م 416.50	290000
8	الفيثييس	4	323	م / 37882	2م 416.75	250000
9	الفيثييس	4	324	م / 37882	2م 416.75	250000
10	الفيثييس	4	325	م / 37882	2م 416.75	250000
11	الفيثييس	4	326	م / 37882	2م 416.75	250000
12	الفيثييس	4	327	م / 37882	2م 416.50	290000
13	الفيثييس	4	336	م / 37882	2م 375	255000
14	الفيثييس	4	337	م / 37882	2م 375	255000
15	الفيثييس	4	338	م / 37882	2م 375	235000
16	الفيثييس	4	339	م / 37882	2م 375	235000
17	الفيثييس	4	340	م / 37882	2م 375	235000
18	الفيثييس	4	341	م / 37882	2م 375	235000
19	الفيثييس	4	342	م / 37882	2م 375	265000
20	الفيثييس	4	343	م / 37882	2م 375	265000

ثانياً: شروط البيع:

- يتم بيع القسائم المشار إليها أعلاه كل قسمة على حدة.
- على كل من يقدم للشراء أن يقدم مخططاً مرفقاً لكل قسمة على حدة يرغب في شرائها، مرفقاً به كتاب موقع منه موضحاً فيه مواصفات القسمة المراد شراؤها والسعر العروضا منه للشراء وصورة من البطاقة المدنية مع توضيح بياناته بالكامل أو من يتوب عنه نيابة قانونية (عنوان العمل والسكن ورقم التليفون) مع إرفاق شيك مسبق لأم / الهيئة العامة لشؤون القصر بواقع 20% من السعر الأدنى لتبليغ الوضوح أعلاه للقسمة المراد شراؤها على أن يرد هذا الشيك من ثم يتم البيع له.
- يقر المتقدم للشراء بإقراره بتقييمه لتقييمه التي يريد شراؤها المعايير العامة الواردة في الجدول التالي لكل قطعة.
- يسمح للقر الواحد شراء أكثر من قسمة على أن يقدم مخططاً لكل قسمة ويتسبب الشروط الوضوح أعلاه.
- يتم قبول عروض الشراء من الأرقام خلال اليوم الرسمي وبداية من نشر هذا الإعلان، وذلك في مقر الهيئة العامة لشؤون القصر الكائن في الشرق - دوار البركة - الإمارة العقارية في الدور العاشر، وإن أقر موعد قبول العروض هو في تمام الساعة الثانية ظهراً من يوم الأحد الموافق 2014/1/26.
- سيتم فحص المظاريف عن طريق اللجنة المختصة وسيتم البيع لأعلى الأسعار المقدمة من الأرقام المتقدمين بعروضهم شريطة أن لا يقل عن السعر الأدنى للبيع الوضوح في الجدول أعلاه.
- يخضع المشتري الذي تم اعتماده العرض المقدم منه بمصاريق الإعلان والنشر في الصحف المحلية وذلك فيما يخصه من هذه المصاريق لتقييمه التي تم بيعها له.
- على كل مشتري تم قبول عرضه البيع له أن يقوم بسداد باقي ثمن القسمة - ما يخص القسمة في مصاريق الإعلان بشيك مسبق لأم / الهيئة العامة لشؤون القصر وذلك خلال خمسة أيام عمل من تاريخ تبليغه بقبول عرضه البيع له، وفي حال تخلفه عن الوعد المحدد سيتم إتمام البيع لتقديم العرض التالي له أو إعادة إجراءات البيع مع تحمله كافة مصاريق البيع وقرق السعر في حدود المبلغ المتسدد منه سابقاً.
- سوف تقوم الهيئة بنقل ملكية القسمة إلى المشتري الذي تم قبول عرضه البيع له عن طريق التسجيل العقاري ويتحمل رسوم نقل وتسجيل ملكية القسمة له.
- على كل من يرغب في الحصول على نسخة من مخطط القسائم للمعاينة وأي معلومات أخرى - مراجعة الإمارة العقارية في الدور العاشر في مقر الهيئة للإسلام نسخة من ذلك.

ملاحظة هامة: يحظر على جميع الشركات والمؤسسات الفردية المشاركة في تقديم العروض لبيع القسائم أو البيوت المخصصة لأغراض السكن الخاص عملاً بأحكام المادة رقم (230) من قانون الشركات التجارية المضافة بالقانون رقم 9 لسنة 2008.

للاستفسار والمراجعة: تليفونات: 22313522 / 22313516 / 22313517 / 22313534 / 22313609 / 22313626 / 22313607

تصدر الإشارة إلى أن تلك المفاوضات وصلت إلى طريق مسدود نتيجة إصرار وتمسك شركة داو كيميكا بوجود حصولها تعويض مادي كبير عن الأضرار التي لحقت بها نتيجة إلغاء الاتفاقية، والجدير بالذكر أن داو كيميكا قد حاولت التفاوض في بداية إلغاء الصفقة من أجل إيجاد بدائل عن التعويض لكن مساعيها رفضت.

الأخ الرئيس، الاخوة والأخوات، أود أن أضيف أنه فور صدور قرار التحكيم في شهر مايو 2012، سارع مجلس الوزراء بتشكيل لجنة تحقيق من أعلى الكفاءات الوطنية برئاسة د.عدنان شهاب الدين وكلفها بالمهام التالية:

1 - مراجعة مراحل دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع وإبرام العقد والإجراءات والموافقات القانونية التي تم اتخاذها لاعتماده مع دراسة شروط العقد ومدى مناسبة التعويض الاتفاقي الموجود به مع الأصول التعاقدية المعمول بها في العقود المماثلة، بما في ذلك مراجعة مبررات إلغاء العقد وانعكاساته الاقتصادية.

2- مدى اتفاق الخطوات التي اتخذت إلغاء الاتفاقية المشاركة (كي داو) مع الإجراءات القانونية السلمية تنفيذاً لقرار مجلس الوزراء الصادر في هذا الخصوص، من حيث مبررات الإلغاء والآثار المترتبة على هذا الإلغاء.

3 - تقييم أعمال فريق الدفاع المكلف من القطاع النفطي والجهود التي بذلت في الدفاع عن موقف الشركة ومدى كفايتها

كما بذلت الشركة أقصى جهودها في الترافع أمام هيئة التحكيم من خلال محاميتها الدولية (أشرست) والذين يصنفون من ضمن أكبر مكاتب المحاماة الرائدة على مستوى العالم في مجال التحكيم التجاري الدولي ولديهم 24 فرعاً حول العالم يعمل بها أكثر من 1700 مستشار ومحام، وكذلك مثل الشركة خبير دستوري كويتي د.محمد المقاطع أمام هيئة التحكيم لبيان الجوانب الدستورية حول قرار الإلغاء، هذا وقد قامت الشركة بالاستعانة بالمكاتب الاستشارية المتخصصة في النواحي الكمية والاقتصادية والقانونية والحسابية والبيئية والهاوس والتي صنفت من ضمن أكبر 4 مكاتب استشارية عالمية لدحض مطالبات شركة داو كيميكا.

وقد تركز دفاع الشركة على أن قراراتي مجلس الوزراء والمجلس الأعلى للبترو هما قراران صادران من جهتين حكوميتين تنفيذياً لصلاحيتهما القانونية والدستورية ولهما قوة قانونية وملزمان للشركة، ومؤيدان أن تنفيذ الاتفاقية غير قانوني، إلا أن هيئة التحكيم لم تأخذ بهذا الدفاع حيث توصلت إلى أن القرارين لا يمنعان الشركة قانوناً من التنفيذ، علماً بأن الشركة ومستشاريها نجحوا في تخفيض قيمة المطالبة التي تقدمت بها شركة داو كيميكا والبالغة 5,4 مليارات دولار إلى المبلغ الذي غطته هيئة التحكيم والبالغ 2,16 مليار دولار، كما أصدرت هيئة التحكيم قراراً

خلال هذه الفترة كانت هناك تحذيرات وآراء تنصح بعدم المضي بهذه الصفقة لعدة اعتبارات أبرزها ما أثير بمكتب الاستثمار في لندن من بعض المستشارين الماليين. وقد تبني بعض السياسيين هذا الرأي وحملوا لواء معارضة الصفقة بسبب الأزمات العالمية التي ألقت بظلالها على الوضع الاقتصادي العالمي. واقنع مجلس الوزراء آنذاك بعدم إتمام الصفقة والتخارج منها، لذا قرر مجلس الوزراء بموجب قراره رقم 1262 بتاريخ 28 ديسمبر 2008 بتوجيه المجلس الأعلى للبترو لإلغاء اتفاقية المشاركة فتم إلغاؤها اعتماداً على ما جاء بنود العقد أنه يجوز فسخ العقد من خلال تشريع قانون يعيق انتمائها أو قرار سيادي يصدر بفسخها، وبعد إلغاء الاتفاقية توجهت شركة داو كيميكا للتحكيم والمطالبة بالتعويض الذي تم وضع سقف له بنود العقد. فقد تم وضع سقف أعلى لقيمة التعويض الذي يتحمله أي طرف يمتنع عن تنفيذ العقد يبلغ في حده الأقصى 2,5 مليار دولار وذلك بناء على الأضرار الفعلية - الدعمه بالمستندات - التي يتكبدها الطرف المتضرر من عدم تنفيذ العقد وتقدره هيئة التحكيم.

10 - استعرض المجلس الأعلى للبترو تقرير اللجنة ووافق على توصياتها بتاريخ 20 نوفمبر 2008، وأوصى المجلس بإجراء مفاوضات مع شركة داو كيميكا للحصول على خصم على سعر الشراء وعرض النتائج مجدداً على المجلس للبت فيها.

11 - قامت الشركة بالتفاوض وحول القانون واجب التطبيق، فإن صفقة كي داو كانت صفقة تجارية دولية وليست عقد مقاول في دولة الكويت وتخرج عن نطاق قرار مجلس الوزراء الموقر رقم 11 لسنة 1988، فالمعامل به تجارياً دولياً هو

المايسترو... يعقوب الصانع

أثناء الجلسة ومناقشة النواب بخصوص «الداو»، أطلق النائب د.عبد الحميد دشتي لقب «المايسترو» على النائب يعقوب الصانع، وبسؤال النائب دشتي عن السبب أوضح قائلاً: الأخ يعقوب الصانع بدأ بفكرة عقد الجلسة الخاصة بمشاركة عدد من النواب قدمنا الطلب والأخ الصانع مع مجموعة من النواب شاركوا بأعداد التوصيات وعددهم 22 نائباً، ولذلك ذكرت أن الصانع هو مايسترو الجلسة أنصافاً له وتقديراً لما بذله إلى حين لانتهاء من الجلسة، شكرًا زميلي الصانع.



كامل العوضي وفيميل الكندري وعيسى الكندري و د.عبدالكريم الكندري خلال الجلسة



الشيخ محمد خالد خلال الجلسة



د.نايف العجمي وعادل الجارالله



د.عودة الرويعي



صفاء الهاشم

الهاجري: يجب إحالة المتسببين في هدر المال العام إلى النيابة

عاشور: إذا لم نجد قراراً شافياً في «الداو» فسيكون العمير أو المبارك على المنصة



عسكر العنزي وصالح عاشور خلال الجلسة



الشيخ محمد العبدالله



د.علي العمير وفيسل الشايح ود.عبدالله الطريجي

وجيزة سجل البيان، فنشكر الوزير، وسيسجل التاريخ لهذا المجلس إنجاز هذه القضية، وثق بالله يا بو عاصم انه من الممكن استرداد المبلغ الذي دفع في الغرامة، فالأوراق تكاد تقطعه بأن هناك تجاوزات وعلينا ان نتقدم بشكوى الى المحاكم الاميركية.

● عدنان عبدالصمد: نامل ان يطوى هذا الملف بان كل واحد يأخذ جزءه، لكن هناك شركة تطالب بتعويض من الحكومة بمبلغ 800 الى مليار دينار لأن المصارف، فأقول من الحكومة ان تهتم بهذا الموضوع لأن الوقاية خير من العلاج، ونامل ان يتدارك هذا الموضوع، لأن الداو كان موضوعها سيبحث قبل الغاء العقد.

● وتلا الأيمن العام التوصيات: تكليف ديوان المحاسبة باعداد دراسة وتقرير مفصل عن ادعاءات صفقة الداو منذ بدايتها وحتى الغرامة على ان تكون له الصلاحية المطلقة في الاطلاع على كل ما يراه لازماً من اوراق خاصة بهذه القضية، وعلى الحكومة تسهيل مهمة الديوان وعلى الديوان الاسترشاد بلجنتي مجلس الوزراء الفتوى والتشريع في هذا الامر، وان يلتزم الديوان باعداد التقرير في موعد اقضاه شهر من تكليفه وان يلتزم الديوان بتزويد وزير النفط ورئيس مجلس الأمة بنسخة التقرير النهائي.

● رئيس المجلس: قبل التصويت اقترح دمج الاقتراحين لتشابههما. ديوان المحاسبة بفحص ودراسة عقد الداو من كل جوانبه.

● مرزوق الغانم: الاقتراح الاول بتكليف ديوان المحاسبة باعداد تقرير شامل، فاقترح دمج الاقتراحين وازافة نقاط الاقتراح الثاني الى الاقتراح الاول.

● نوصي وزير النفط بان يعيد النظر فيمن تمت احالتهم للقضاء لأنهم تصدوا لصفقة الداو احقا للحق وانصافا للكفاءات الوطنية.

● على العمير: ترفض وقوع اي ظلم على اي انسان بفصله لأنه كان معارضا لصفقة الداو فسندرس ذلك، لكن هناك من لجا للقضاء ولذلك لا نملك في هذه الحالة الا الانتظار لنتيجة وحكم القضاء.

● سعدون حماد: نشكر وزير النفط ولكن ليسوا جميعهم من لجا الى القضاء.

● عادل الخرافي: حتى من ذهب القضاء ممكن انصافهم وعودتهم وهم يسحبون قضاياهم.

● التصويت على التوصيات: موافقة: 19 من 36. موافقة بالأغلبية.

● مرزوق الغانم: ترفع الجلسة.

حقها من الدراسة، ونتطلع من هذه الجلسة ان تكشف الحقائق وان كان هناك شبه في الاضرار بالمال العام، ويفترض ان يتم استعمار تلك المبالغ للشعب الكويتي بالتنمية، وتنمى الازمة في اليوم لإبراء الذم والاستعراض بمعرفة المتسببين ومحاسبتهم.

● عودة الرويعي: لا نريد ان تكون كثيري المناهج قليل النتائج، فلاند ان تكون هذه الجلسة نقطة البداية وليست النهاية في معرفة الحقائق والنتائج وكشف الحقائق وبداية تصحيح المسار.

● رياض العبداني: اتمنى من وزير النفط ان يأخذ في الاعتبار انها لن تكون قضية سياسية وانما من الممكن ان تكون قضية عمولات واتمنى التحقيق في ذلك.

● سعولان حماد: وزير النفط سمع ملاحظات النواب فأتمنى عليه الاجابة عن كل ملاحظات النواب.

● د.علي العمير: كلنا في قارب واحد ونسأل الله ان يحفظ الكويت وثرواتها، وعندما تكون لديكم معلومات زدونها بها وكما ان هناك معلومات دونتها وسنأخذها في الاعتبار، ونسعى لتجديد المسؤولية السياسية مثل المجلس، وما عندنا مانع باحالتها الى ديوان المحاسبة وستتفاعل مع الديوان.

● جمال العسر: هناك توصية سنلتزم بها واتمنى من وزير النفط الاستعجال بتقارير مجلس الوزراء، وتقرير الأخ شهاب الدين جاهز وكذلك في الفتوى، وستكون كل المعلومات تحت عين لجنة التحقيق في المال العام وستكشف الحقائق للشعب الكويتي.

● يعقوب الصانع: خلال فترة



عبدالله العدواني وماجد موسى



سلطان الغيصم وعادل الجارالله

وأمرنا وهذا يعني اننا لم نستدق حتى من تجربة الداو وانا ادعو الحكومة اليوم يؤكد وجود النقط وهل بحق للوزير ان يدفع مائة مليون دون الرجوع لمجلس الوزراء وإذا كان ذلك صحيحا إننا على المال العام السلام.

● خليل الصالح: حضور الوزراء في التعاون وهي خطوة في الاتجاه الصحيح والشكر موصول للأخ الوزير علي العمير ويغيب اليوم 2,5 مليار من اموال الشعب الكويتي وهو تساؤل مشروع للشعب الكويتي اين ذهبت هذه الاموال؟ وأرجو ان تستمر في الصفقة اذا كانت ناجحة، المسؤولية تقع على رئيس الوزراء السابق والحالي.

● ماضي الهاجري: انكر النواب برئيس شركة الداو الذي تحدث ان الشركة هي المستفيدة وليست الكويت وللأسف بعض الموظفين لم يعرفوا بالشرط الجزائي ولكن هناك من تمت التضحية بهم في هذه القضية ويجب اعادة تمثيل عملهم ويجب الا تخفي بالحديث بل احالة المسؤولين عن هذه القضية الى النيابة العامة.

● رياض العبداني: في تاريخ 22/10/2007، الكويت لم تتعاقد مع داو وانما «كي-داو» الدرجة في البورصة والداو الاصلية سبوا شركة اسمها «كي-داو» وبحضور مكتب الاستشارات الاجنبي اثبتوا ان الصفقة غير ناجحة بسبب الازمة العالمية.

● عبد الرحمن الجبران: مكاتب السابق يتحمل المسؤولية لأنه استنزفت المال العام وعندما نتطلع على تواريخ الحصول على الموافقات بفترة وجيزة لم تؤخذ فترة كافية وافية لدراسة الصفقة ومدى جدواها لتأخذ

الجهة التي امتد بالدفع خصوصا ان كل اللجان المؤقتة لم تعطكم رأيا بالدفع وبحسب التقرير من امر بالدفع «مسح» من وزير النفط وهل بحق للوزير ان يدفع مائة مليون دون الرجوع لمجلس الوزراء وإذا كان ذلك صحيحا إننا على المال العام السلام.

● علي العمير: اطمنن اخي صالح، الحقيقة قلناها في كل مكان وليس لدينا ما نخفيه واليوم حرصنا اشد الحرص على عرض جميع المعلومات المتوفرة ونحن أشرنا الى اية هذه القضية تعتبر هدرا في الديان، ونعم انا قلت ان هناك معارضة لهذه الصفقة وأبدينا بأيديكم ان اردتم احالة الموضوع لديوان المحاسبة.

● صالح عاشور: انا اعتقد يا بوعاصم لولا انك وزير النفط لما عقدت الجلسة ويجب ان تكون الاجراءات بالإطار الصحيح وان لم يكن هناك تعاون وكان هناك تهاون إذن فسجلنا الى المحاسبة.

● عبد الرحمن الجبران: مكاتب الاستشارات العالمية التي تتم الاستعانة بها لا تخرج عن عبادة شركات النفط مهما كانت تلك الاستشارات او التوصيات ولو نظر الوزير لما يدور حاليا في وزارة النفط فسيجد ثغرات

في عرضها، ولكن في معرض المسألة السياسية ولكن الوزير هاني حسين في قراراته خلط الحابل بالنايل، وقال عددا من القبايين ليوجي للناس انهم منتهون، وبالتالي الفريق المفاوضات الذي ذهب للتفاوض في موقف ضعيف

● صالح عاشور: مصيبة الداو في 2008 ونحن اليوم في 2014 ولا شيء وكان على رؤوس الحكومة الطير، والشعب الكويتي ينتظر قرارات، واليوم الكلام لا يفيد وهناك تحفظ اساسا على الحكومة وتشكيلها وانا لم نطمئن بعد لجان التحقيق بقرارات صارمة اما يكون وزير النفط على المنصة او رئيس الحكومة وتعبنا كثيرا ولا خيار آخر وهل الفتوى والتشريع كان لها رأي بالموافقة على صفقة العقد اذا كان رأياها بالموافقة يجب محاسبتها وبعد إلغاء العقد ما



راكان النصف ومحمد الجبري

عاطفة الأخت صفاء الهاشم في حرقها على قضايا الفساد، فقد صدر من المجلس قانون حماية هذه القضية وأخطأ المسؤولين: محمد العبدالله: للجنة

الوزارية الأولى شكلت في 2012/5/31 اي بعد اسبوع من صدور قرار التحكيم لتخفيف الاضرار التي اوصت بدورها بالاستشكال والاستئناف وماذا تم الاختيار لهؤلاء الاشخاص، فاللجنة الاولى ترأسها وزير المالية نايف الحجرف وعضوية وزير العدل جمال الشهاب ووزير الدولة لإطلاع مجلس استبدال على أعمال اللجنة وتم استبدال جمال الشهاب بذكرى الرشيد، وتشكيل اللجنة تم بسبب تخصص الوزراء الشخص القانوني.

● علي العمير: في الوقت الذي تتفقون فيه على احالة الموضوع الى ديوان المحاسبة فسنتكون ايدينا بأيديكم ولن نعارض ولن نقف في وجه احالتكم لهذا الموضوع إلى الديوان.

● مبارك الحريص: الأوجب تشكيل اللجنة وفق المسؤولية وليس وفق الاختصاص.

● سلطان الشمري: نشكر الحكومة على حضورها للجلسة، قضية الداو مثال على حالة التردد والتخبط الحكومي في اتخاذ القرار وتعكس رصوخ الحكومة للضغوط السياسية، فقد ارتكبت خطأ يدفع الغرامة رغم ان هناك حلولاً أخرى للحيلولة دون دفع الغرامة

● يعقوب الصانع: نعاني من قضية الداو فلا نقبل بالمهاترات ان تضعيها المهاترات.

● عبد الحميد دشتي: اتمنى من الأخت صفاء عدم ذكر اي اسماء ولكن قصدا ذكرها فقط دون الاتهام لأن المنهج بريء حتى تثبت ادانته، ونحن نناقش بقمة الرقي ولا نسمح لاحد ان يعكر صفو الجلسة.

● عبد الحميد دشتي: اتمنى من الرئيس والوزراء في هذه الجلسة، فلأموال العامة حرمة ونحن اقسنا على الحفاظ عليها، وتم تقليص المصفاة من 9,5 الى 7,5 مليارات جابوها حدس بيون يستفيدون، اوخي ما في مشكلة وزعلوا الاخوان في «الشعبي» وهيجوا الدنيا، لكن الحكومة لم تأخذ قرارا بإلغاء العقد وبالتالي في معرض المسألة السياسية

● صفاء الهاشم: هذه فرصة الحكومة نرى اننا نملكها، هذه فرصة عن الفساد، هذه فرصكم بان تعترفوا بان الصفقة كلها خطأ، مني العيبا كتبت عن صفقة الداو وقالت «انها أم قضايا الفساد»، منذ 2008 وزير الدولة كان الرئيس التنفيذي للداو، كان موجودا بالكويت والمراجع العليا رفضت تستقبله وانت استقبلته بصفة شخصية.

● صفاء الهاشم: هذه فرصة الحكومة نرى اننا نملكها، هذه فرصة عن الفساد، هذه فرصكم بان تعترفوا بان الصفقة كلها خطأ، مني العيبا كتبت عن صفقة الداو وقالت «انها أم قضايا الفساد»، منذ 2008 وزير الدولة كان الرئيس التنفيذي للداو، كان موجودا بالكويت والمراجع العليا رفضت تستقبله وانت استقبلته بصفة شخصية.

● صفاء الهاشم: هذه فرصة الحكومة نرى اننا نملكها، هذه فرصة عن الفساد، هذه فرصكم بان تعترفوا بان الصفقة كلها خطأ، مني العيبا كتبت عن صفقة الداو وقالت «انها أم قضايا الفساد»، منذ 2008 وزير الدولة كان الرئيس التنفيذي للداو، كان موجودا بالكويت والمراجع العليا رفضت تستقبله وانت استقبلته بصفة شخصية.

● صفاء الهاشم: هذه فرصة الحكومة نرى اننا نملكها، هذه فرصة عن الفساد، هذه فرصكم بان تعترفوا بان الصفقة كلها خطأ، مني العيبا كتبت عن صفقة الداو وقالت «انها أم قضايا الفساد»، منذ 2008 وزير الدولة كان الرئيس التنفيذي للداو، كان موجودا بالكويت والمراجع العليا رفضت تستقبله وانت استقبلته بصفة شخصية.

● صفاء الهاشم: هذه فرصة الحكومة نرى اننا نملكها، هذه فرصة عن الفساد، هذه فرصكم بان تعترفوا بان الصفقة كلها خطأ، مني العيبا كتبت عن صفقة الداو وقالت «انها أم قضايا الفساد»، منذ 2008 وزير الدولة كان الرئيس التنفيذي للداو، كان موجودا بالكويت والمراجع العليا رفضت تستقبله وانت استقبلته بصفة شخصية.

● صفاء الهاشم: هذه فرصة الحكومة نرى اننا نملكها، هذه فرصة عن الفساد، هذه فرصكم بان تعترفوا بان الصفقة كلها خطأ، مني العيبا كتبت عن صفقة الداو وقالت «انها أم قضايا الفساد»، منذ 2008 وزير الدولة كان الرئيس التنفيذي للداو، كان موجودا بالكويت والمراجع العليا رفضت تستقبله وانت استقبلته بصفة شخصية.

● صفاء الهاشم: هذه فرصة الحكومة نرى اننا نملكها، هذه فرصة عن الفساد، هذه فرصكم بان تعترفوا بان الصفقة كلها خطأ، مني العيبا كتبت عن صفقة الداو وقالت «انها أم قضايا الفساد»، منذ 2008 وزير الدولة كان الرئيس التنفيذي للداو، كان موجودا بالكويت والمراجع العليا رفضت تستقبله وانت استقبلته بصفة شخصية.

● صفاء الهاشم: هذه فرصة الحكومة نرى اننا نملكها، هذه فرصة عن الفساد، هذه فرصكم بان تعترفوا بان الصفقة كلها خطأ، مني العيبا كتبت عن صفقة الداو وقالت «انها أم قضايا الفساد»، منذ 2008 وزير الدولة كان الرئيس التنفيذي للداو، كان موجودا بالكويت والمراجع العليا رفضت تستقبله وانت استقبلته بصفة شخصية.